مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المجتمع المدني في العراق " المفهوم والتطبيق"
اسم الكاتب: د. كوثر عباس الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6759
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 11:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجتمع المدني في العراق "المفهوم والتطبيق "

الدكتورة
كوثر عباس الربيعي
قسم الدراسات الامريكية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

اصبح مفهوم المجتمع المدني يتداول كثيرا في السنوات الاخيرة وفي الكثير من المجتمعات الا انه مفهوم يكتنفه الغموض وبشكل خاص في المجتمعات التي بدأت تتعاطى معه حديثا وفي مقدمتها دول الجنوب والعراق خاصة. اما المجتمعات التي نشأ فيها هذا المفهوم وهي دول الغرب المتقدم عموما فهي تخضعه للتأويلات والتغييرات بما يتناسب مع حاجة تلك المجتمعات التي تطورت وعدت مؤسسات المجتمع المدني عاملا مهما من عوامل تطورها.

وفي هذه الدراسة محاولة للاجابة على بعض التساؤلات المرتبطة بالمجتمع المدني في العراق ومدى اهميته وضرورته لتطور المجتمع وما هي شروط نشأته ،وما دوره في البناء الديمقراطي؟ وما دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في تعميق المفهوم وممارسة الديمقراطية؟

وللاجابة على تلك التساؤلات تسعى الدراسة الى فهم العلاقة بين واقع الاحتلال وبناء مؤسسات المجتمع المدني التي بات اغلبها مقحما على الواقع العراقي ويعمل بفوقية وبمعزل عن حاجات المجتمع التي يفترض ان تكون السبب وراء نشأته.

وللوصول الى الغاية تم تقسيم الدراسة وفق الاتي:

المبحث الاول: المجتمع المدني..المفهوم

المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني في العراق بعد الاحتلال

المبحث الثالث: منظمات المجتمع المدني في العراق.. الخلفيات والواقع

الخاتمة والمقترحات

المبحث الاول
المجتمع المدني ..المفهوم

ان الباحث عن تعريف لمفهوم المجتمع المدني يجد ان هذا المفهوم يخضع كغيره من المفاهيم الى العديد من التفسيرات حيث يفسره كل حسب رؤيته وحسب التوجهات السياسية لكل مجتمع ووفقا للظروف الداخلية أو الدولية المحيطة.. أو وفقا لهوى وتطلعات الحكام والمفكرين والفلاسفة وأصحاب الفكر والعقائد المختلفة.

وبينما يبدو مصطلح المجتمع المدني حديث التداول وغريبا في الدول العربية والأسلامية، ألا انه يعود في بداياته في الغرب الى القرنين السابع عشروالثامن عشر. وربما يكون المفكر البريطاني جون لوك أول من أستخدمه بعد الثورة ألأنكليزية عام ١٦٨٨م .ثم وجدناه في كتابات عدد كبير من الفلاسفة وعلماء الأجتماع والسياسين الغربيين مثل هوبز وتوكفيل وجان جاك روسو و سبينوزا وهيجل وماركس وغيرهم .[١]

ويصف الفيلسوف الالماني هيغل وظيفة مؤسسات المجتمع المدني الرئيسة بانها:" تنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني". حيث تضم مؤسسات المجتمع المدني مجموع التشكيلات المهنية والمعرفية والأجتماعية والسياسية المنظمة وفق لوائح داخلية متفق عليها بالأجماع وبشكل ديمقراطي حر.

وفي النصف الأول من القرن العشرين توسع استخدام المفهوم حيث ارتبط بالتوسع الرأسمالي في اوربا،ثم عاد ليرافق التحولات السياسية في أوروبا الشرقية. فانطلق هذه المرة من بولونيا عام ١٩٨٢م عندما طرحت نقابة التضامن نفسها أحد تنظيمات المجتمع المدني .اما في المجتمع العربي والاسلامي فقد بدأ تداول هذا المصطلح في تسعينيات القرن العشرين.[٢]

اما المقصود بالمجتمع المدني، وتطور ذلك المفهوم مع تطور حركة المجتمع، فالمجتمع المدني، الذي هو من صنع الإنسان، نقيض الحالة البدائية، وان مؤسسات المجتمع المدني تعطي هامشا أكبر لحرية الأفراد في مقابل المؤسسات الرسمية، التي تعبر عن الجماعة أكثر مما تعبر عن الأفراد، دون أن يجعل هذا المدني في مواجهة او صدام مع الحكومة باعتبارها تمثل المؤسسة الرسمية.

ويرى بعض الباحثين[٣]ان خير وسيلة لتعريف الشيء هي بالنظر الى نقيضه، فما هو نقيض المجتمع المدني، هل هو مجتمع القرية بما فيه من بساطة في التعامل لاتناسب مجتمع المدينة المرتبط بالحضارة، ام هو المجتمع التقليدي القديم القائم على تقاليد باتت لا تتناسب مع العصر، فاصبح مطلوباً تجاوزها نحو مجتمع اكثر تقدما ومطواعا للتغيير، ام هو المجتمع العسكري بما يعنيه من مواصفات الصرامة والقوة والشجاعة والبطولة والامر والنهي والعلاقة الهرمية، ليصبح مدلول المجتمع المدني معبرا عنه باللباقة والكياسة والتهذيب والعلاقة ذات الطابع الافقي وما الى ذلك من صفات للتفريق بين النوعين.

وهل ان المجتمع المدني هو نقيض السياسي، بما تعنيه العلاقات السياسية من قوة ونفوذ وقرار،حيث تحل بدلا عنها المعاملات وتبادل المصالح والتراضي والتفاهم والاختلاف مما

يجعل المجتمع المدني متمايزا عن الدولة ،يطالبها ويضغط عليها ويحاسبها في كل حين.
واحيانا يجد البعض ان المقصود بالمجتمع المدني هو التمييز عن المجتمع الديني،فالغرب يستخدم تعبير المدني لتفريقة عن الديني كما هي الحال مع عبارة الزواج المدني وما الى ذلك وربما عند هذه النقطة قد يتوقف الكثيرون عندما تطرح الدول الغربية تطور المجتمع المدني في الدول الاسلامية في اطار ما يسمى بالحرب ضد الارهاب، وهو ما يعني بحسب المصادر الغربية التطرف الديني والاسلامي تحديدا . ومن هنا كانت اشكالية التعامل مع قضية المجتمع المدني تأخذ بعدا اخر قد لايتفق مع ما يراد منها حقا ،ولكنه الواقع الذي يقول ان مبادرة الشرق الاوسط الكبير تحدثت عن تطوير المجتمعات المدنية في الدول العربية بشكل خاص وطرحت تصريحات المسؤولين الاميركيين المفسرة للمشروع مسالة احتلال العراق والتغيير الذي يجري فيه باعتباره المنطلق والنموذج، ووصفت مؤسسات المجتمع المدني بانها القوة الدافعة للاصلاح.(٤)

وإذا كان المجتمع المدني، في مدلوله، أوسع وأشمل من الدولة، المعروفة حتى الآن، بمعنى أنه لا يقتصر على العلاقات السياسية والمؤسسات الرسمية ويعطي لمبادرات الأفراد إمكانية التعبير عن نفسها، إلا أن الدولة جزء مهم من المجتمع المدني، الذي يتعلق بمجموع مواطني الدولة الواحدة وما ينشأ بينهم من علاقات ليست فقط سياسية، وغير ذات سمة رسمية.

لقد جاء نشوء مؤسسات المجتمع المدني في اغلب دول العالم في احد جوانبه تعبيرا عن خيبة أمل المواطنين بالدولة، وشعورهم بقصورها أو تقصيرها، أو خشية طغيانها حيث أخذوا يحاولون تنظيم هذه العلاقات بعيداً عن مجال الدولة. وهذا أدى إلى محاولة إعادة تحديد المجتمع المدني، باستبعاد العلاقات والمؤسسات السياسية منه، والتي صارت تخص الدولة، وبالتالي ظهور ما يمكن أن نسميه المجتمع السياسي في مقابل المجتمع المدني.
وفي الحقيقة ان المعنى الظاهري لتوصيف المجتمع المدني ينطلق من كونه مكملا للمجتمع السياسي الذي يشير إلى علاقات مقننة على مستوى كل المجتمع ، واعية ومقصودة ، وتتجسد في مؤسسات الدولة وهي تختلف عن علاقات المجتمع المدني في: (٥)

١. يفترض ان يتمتع المجتمع المدني بكيان مستقل في مقابل الدولة ومؤسساتها وذلك لمنع الدولة من تجاوز الدستور والصلاحيات القانونية. وهذا مما يساعد الشعب على منع الاستبداد ، ويمنح المواطن دورا حقيقيا ومؤثرا في المجتمع.
٢. أن مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة تكون مستقلة عن السلطة السياسية، تقوم بدورها الوظيفي بتنظيم العلاقات بين الأفراد من جهة وعلاقاتهم بالدولة من جهة أخرى. أي أنها مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة تهدف الى الدفاع عن حقوق المجتمع وتطلعاته.
٣. أن انتماء الأفراد الى مؤسسات المجتمع المدني يكون طوعيا وليس بالأكراه وهذا يجعل مشاركتهم أكثر فاعلية وايجابية
٤. ترتبط أفكار المجتمع المدني باسس فلسفية عامة كالنظرة الى الحياة والكون وكذلك بمجموعة من مفاهيم حقوق الأنسان والمشاركة السياسية وحرية التعبير ومفاهيم المواطنة.
٥. تعد قضية المرأة وتمثيلها في مؤسسات المجتمع من القضايا الملحة للمجتمع المدني، والتي

تحتاج الى علاج عاجل ومنصف وبما يناسب وجود المرأة الذي يشكل أكثر من نصف المجتمع الأنساني، وطاقاتها ضرورية لتفعيل عملية المشاركة السياسية للشعب.

٦. يعارض المجتمع المدني بقوة وجود الميليشيات الحزبية المسلحة وغير مسلحة وذلك لتوفير أجواء الأمن والأمان في الشارع السياسي ومما يسمح للحياة السياسية بالأنتعاش والدفع بالشعب الى المشاركة في الفعاليات السياسية التي تدعم الديمقراطية.

إذن المجتمع المدني ، في صورته المفترضة ، ينشأ موازياً للمجتمع السياسي ، الدولة ، وهذا يشترط أن المجتمع السياسي لا يشمل كل علاقات مواطني الدولة ، وبالرغم من أنه يتوسط كل علاقاتهم السياسية ، إلا أن مشاركتهم فيه ، بالمقابل ، محدودة نوعاً ومحددة زمناً ، مما يسمح بظهور المجتمع المدني ، والذي يهتم بما تستبعده الدولة من مجال اختصاصها.

وقد يكون عدم استبعاد المجتمع المدني ، ومنعه من التدخل في الحياة السياسية التي هي من اختصاص الدولة والأحزاب والمواطن السياسي في صالح الدولة أكثر منه في صالح المجتمع المدني ، فهو يعطي الدولة حرية الحركة ويعفيها من كثير من المهام التي كان يمكن أن تكون من واجبها ، ويخفف عنها الضغط الاجتماعي بتحميل المجتمع المدني بعض المهام.

لهذا فالمجتمع المدني ليس من مهامه حماية وضمان الحقوق السياسية للمواطنين ، فهذه ليست من اختصاصه ، بل من اختصاص المجتمع السياسي ، كالأحزاب والمؤسسات السياسية ، وتكفي مراجعة التراخيص الرسمية ، التي تمنحها الدولة لإقامة منظمات وجمعيات المجتمع المدني للتأكد من ذلك ، إن اختصاص المجتمع المدني هو الحقوق المدنية ، والتي مازالت غامضة ، ولو كان من مهام المجتمع المدني حماية وضمان الحقوق السياسية ، فإنه يصبح أقرب إلى الحزبية منه إلى المجتمع المدني ، وعليه تكون الدعوة مباشرة إلى الحزبية ولا داعي لتغليفها بشعار المجتمع المدني ، كما تزول الحاجة إلى المجتمع المدني عند وجود أحزاب . لكن لا أحد ينفي اختلاف المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية.

كما أن المجتمع المدني، في جوهره ، ليس ضد نظام الحكم ، ذلك لأن اختصاصهما ، ومجالهما متميز بعضه عن بعض ، لكنه على العكس يمكن أن يكون في خدمة نظام الحكم للوصول إلى ما لا يصل إليه بأدواته الاعتيادية ، وإذا كان البعض يتوهم أن المجتمع المدني يملك قدرة سحرية تحد من طغيان نظام الحكم ، فإنه ربما سوف يفاجأ بأن المجتمع المدني يمكن أن يزيد في طغيانه ويتجه به نحو الشمولية.

والمجتمع المدني لا يمنح هامشاً من الحرية مفقوداً عند المواطنين، ذلك لأن قيامه أصلا يتطلب ضرورة وجود هذا الهامش وبدونه لا يمكن توقع ظهور مجتمع مدني، إذن ما يأمله البعض ويرجوه من المجتمع المدني هو شرط مسبق لوجود المجتمع المدني نفسه، مما يوقعنا في تناقض واضح.

المجتمع المدني، في شكله الذي يتخذه اليوم، هو غير المجتمع السياسي، وغير الديني، ولا يحق

له التدخل في مجال النقابات العمالية وأرباب العمل – مجتمع السوق – ولا في المجال العسكري وبهذا فهو مجرد تابع للدولة ،واذا كانت الدولة الشمولية ، لا تسمح بظهور المجتمع المدني ، لأنها تشمل وتستوعب كل العلاقات في المجتمع ، ولا تعرف تمييزاً بين السياسي منها وغير السياسي . فان المجتمع المدني لا يظهر إلا في دولة ليبرالية ، تترك مجالاً واسعاً –نسبيا– خارج اختصاصها ، والتي رغم حضورها الدائم كوسيط في العلاقات السياسية بين المواطنين لا تمنح المواطنين إلا مشاركة محدودة ومحددة في جهاز السلطة .مما يعني أن ظهور المجتمع المدني نتاج قصور فيها، لكن الدولة الليبرالية ليست البديل الوحيد والممكن عن الدولة الشمولية.

إن فرضية المجتمع المدني، في المنطقة العربية وعموم دول العالم الثالث، تقوم على أن مشاركة المواطنين، في الحياة السياسية، محدودة نوعاً ومحددة زمناً: انتخاب قيادات الدولة، ووجود مؤسسات السلطة بمعزل عن مجموع المواطنين، رغم أنها في ذات الوقت تتوسط كل علاقتهم السياسية. كما أن القول، استناداً إلى هذا ، بضرورة المجتمع المدني، لسد الفراغ، يسلم مقدماً بأن شكل الدولة هذا هو الوحيد والأبدي، الذي انتهت إليه حركة التاريخ الإنساني أي أن مجموع المواطنين، لا يمكنهم إلا المشاركة المحدودة، نوعاً: انتخاب قيادات الدولة، وزمناً: في مدة محددة، ثم الركون إلى شؤونهم الخاصة، المتميزة عن الشؤون العامة، والذي يؤدي إلى ازدواجية في صميم المواطن بين السياسي والمدني.

فالدولة مجسدة في مؤسساتها تتسلم هكذا الشؤون العامة السياسية ويمكن للمواطنين، كمدنيين، الدخول في علاقات مباشرة، بدون وساطة الدولة، فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة – المدنية–حالما يفوضون الدولة بالشؤون العامة..

لكن ضرورة المجتمع المدني، التي تقدم حجة، تثبت أن ما استبعد من مجالات الدولة على أنه شؤون خاصة ليس كذلك، كما أن الشؤون العامة ليست عامة فقط. هكذا نرى المجتمع الإنساني يتشتت ويزدوج في تكوينات متوازية إن لم تكن، أحياناً متقاطعة، المجتمع السياسي، المجتمع الديني، المجتمع الاقتصادي، المجتمع المدني، مع أن الأمر يتعلق بمجتمع واحد، حتى يبدو وكأننا بين خيارين:

- إما ان تسيطر الدولة، ويشمل المجتمع السياسي ويستوعب التكوينات الأخرى ، فتنتهي إلى دولة شمولية
- وإما أن تقتصر الدولة على، وتنحصر في المجتمع السياسي، عندئذ لا نعرف إلى أين تقود الازدواجيات ولا السيطرة على انفلاته وكيف يستعيد المواطن السيطرة على الدولة فتنتهي الازدواجية، عندما تسيطر الدولة على المواطن تكون الشمولية، لكن عندما يسيطر المواطن على الدولة تكون الديمقراطية ،ولكن الامور ليست بهذه السهولة اطلاقا ولابد هناك من هامش للحركة يستوعب تفاعل المجتمع المدني مع الدولة من اجل الوصول الى علاقة افضل.صحيح أن ظهور المجتمع المدني، والاهتمام به، والدعوة إليه، يعكس، من ناحية تزايد وعي المواطنين، والرغبة في المشاركة في الحياة العامة، ويبرهن على أن المواطن ليس دائماً سجين أنانيته، كما يشير إلى قصور–أو تقصير الدولة–ووجودها، في شكلها التقليدي حاجزاً يعوق امتداد الوعي وإرادة المشاركة عند المواطنين، ومن هنا يمكن حدوث

الصدام . إنه إذن في هذه الحالة ، أمر مفيد وجود المجتمع المدني، شريطة ألا يقف عند الحدود التي ترسمها الدولة، إن عليه أن يمتد حتى يستوعب السياسي والاقتصادي، لا أن ينحصر في حقوق مدنية غامضة ومائعة.

ثمة سؤال أخير يطلب إجابة بشأن المرجعية الفكرية للمجتمع المدني وما اذا كان مرتبطا بالرأسمالية التي تطورت حتى اصبحت في مرحلة العولمة : لماذا يظهر الاهتمام بالمجتمع المدني وتنشط الدعاية له، ويتحمس أنصاره في زمن العولمة الاقتصادية ثمة احتمالان مطروحان في هذا المجال(٦)

١. شعور المواطنين، مدعوماً بالوقائع ، بتقصير الدولة، وقصورها، وتقلص سلطانها في مواجهة مؤسسات العولمة ، يدفعهم إلى محاولة تنظيم أنفسهم في مؤسسات مدنية، موازية للدولة ، يمكنهم من خلالها مقاومة العولمة والدفاع عن الوجود الاجتماعي في مواجهة زحف مجتمع السوق العالمي.

٢. لكن المجتمع المدني ، في شكله الذي يقوم عليه اليوم، يساعد في إضعاف الدولة، وهذا سيكون، بلا أدنى شك في صالح العولمة، لهذا لا نستغرب نشاط دعاة المجتمع المدني مع اشتداد هجمة العولمة أو المجتمع الاقتصادي العالمي، مجتمع السوق العالمي، وضغوط مؤسساته على الدولة، والتي لا يستطيع المجتمع المدني، معزولا عن السياسي حيالها شيئا. هكذا من الممكن أن المجتمع المدني يضعف المجتمع السياسي الدولة دون إمكانية وجود بديل قادر في واجهة عولمة مجتمع الاقتصاد العالمي. عندئذ الضروري اليوم ليس المجتمع المدني الذي يضاف إلى المجتمع الديني، والسياسي، والاقتصادي الذي يتعولم، وإنما التفكير في شكل آخر للدولة، يقوم على مشاركة دائمة لكل المواطنين في كل شؤون حياتهم الخاصة والعامة

إن فصل المدني عن السياسي، وإبعاد المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، تخدم المجتمع باتجاه العولمة الاقتصادية.

إذن بدلاً من العمل من أجل مجتمع مدني، موازٍ لسلطان دولة تتقلص سيادتها باستمرار، لصالح مجتمع الاقتصاد العالمي، علينا التفكير جدياً في دولة تعيد جمع السياسي والمدني، في صالح كل الناس، وتجسيد سلطانهم، دون الوقوع في شرك الشمولية.

إن الضروري اليوم ديمقراطية أكثر وليس مجتمعا مدنيا يستبعد منه السياسي، ويقود إلى ازدواجية المواطن: بين المدني والسياسي.،بينما المطلوب تحقيق الديمقراطية دون تشويهها من خلال ايجاد نوع من الصراع بين السلطة والمجتمع المدني او على العكس نوع من تبعية المجتمع المدني لسلطة الدولة.اما الصراعات التي تدور ضمن المجتمع المدني من اجل تنظيم العلاقات سياسية كانت ام اقتصادية او أي شكل اخر فينبغي ان تكون علاقات مثمرة ،أي انها تدفع بالتقدم الاجتماعي ،والانتاجية وتوسع مدى الحرية وتعطي المجال للمبادرات الفردية كي تنتعش وتزدهر.(٧)

المبحث الثاني:

مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد الاحتلال

رغم ان مؤسسات المجتمع المدني موجودة في العراق منذ عقود خلت الا انها لم تحمل الاسم نفسه وكان يطلق عليها تسمية المنظمات الخيرية والنقابات الحرفية والاتحادات التعاونية والمنظمات النسوية والشبابية والعمالية وما الى ذلك،الا ان ما جري خلال المرحلة التي رافقت وتلت الاحتلال الاجنبي للعراق ،امر يعكس التناقض الحاد في الحالة العراقية حيث بدا وكان المجتمع المدني ومنظماته امر جديد لم يسمع به احد وتمت اقامة الدورات والندوات للعاملين في الدوائر الحكومية والبعض ارسل في دورات خارج العراق للتعرف على ديمقراطية المجتمع المدني ،حتى بات بعض المثقفين يتجنب الخوض في الموضوع خشية ان يوصم بالجهل ،فقد جاء الاحتلال ومعه نعمتان اساسيتان هما المجتمع المدني والانفتاح على والقنوات الفضائية. وبات ظهور مؤسسات المجتمع المدني يفسر وفق رؤى عدة،تحاول الاجابة على تساؤل محدد :كيف نشأ المجتمع المدني في العراق بعد الاحتلال؟ هل هو وسيلة للخروج من ازمة ام دليل على وجودها؟ من يقف وراء انشائه ؟هل يقف وراءه المحتلون ام انشأته الدولة،لدعم سياستها؟ ام ان اموال المنح والمساعدات تقف وراء الكثير من التنظيمات حيث يشترط المانحون التعامل مع منظمات غير حكومية؟ ام انشاته الدولة لاستقطاب اموال المانحين او للالتفاف على شروطهم ؟ ام ان وراءه عملا وطنيا يسعى للنهوض بالبلد من كبوته ودفعه نحو مواجهة مشكلاته بزخم جديد بعيدا عن تدخلات قوى الاحتلال واموالها؟وهل المقصود بتشجيع المجتمع المدني اضعاف سلطة الدولة وتقليص حدود اهتماماتها بما يشجع على الارتباط بالاقتصاد العالمي بعيدا عن محددات الدولة وقوانينها،وهل ان التركيز على المجتمع المدني سببه الازمة التي يعيشها العراق وبحث المثقفين والناشطين اجتماعيا عن سبل وقواعد للنهوض بالمجتمع العراقي للخروج من ازمته ؟وللاجابة نجد ان مؤسسات المجتمع المدني في العراق جمعت كل هذه الاشكال وتداخلت في ايجادها عوامل معقدة وبات من الصعب الفرز فيها بين الوطني وبين المهادن والمتعاون مع المحتل وبين ربيب الدولة والناشط للضغط عليها.فهي:

- جزء من عملية التغيير الشامل الذي يشهده العراق وبالطبع فالمطلوب مؤسسات جديدة بدلا عن تلك التي عدّت من الماضي،فوجدنا اتحاد الصحفيين بدلا عن نقابة الصحفيين،وشبكة النساء العراقيات بدلا عن الاتحاد العام لنساء العراق،وهكذا.

- او ان صدمة الاحتلال كانت السبب في ظهور اغلب التنظيمات بسبب الحاجة الماسة اليها،لمواجهة ما خلفه الاحتلال من مشكلات وتبعات ،كما هي الحال مع المؤسسات الخيرية والتجمعات التي حاولت لم شمل العاطلين بعد ان تجاوز حجم البطالة سبعين بالمئة من القوى العاملة بحسب التقديرات الاميركية ،ومنظمات تبحث عن المفقودين واخرى تحاول اعادة المسروقات،وغيرها.

ويشير الواقع الى ان قضية منظمات المجتمع المدني في العراق شهدت عملية تطويق واضحة سبقت احتلال العراق بل انها كانت ضمن الخطط التي اعدت قبيل الحرب ثم تم تحديد اتجاهاتها وحركتها بعد الاحتلال عبر الامر الاداري المرقم ٤٥ الذي اصدره بول بريمر وبعد ذلك تولت وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني تلك المهمة.

فقد انطلقت اولى تنظيمات المجتمع المدني العراقي من لندن عندما اقر تشكيلها في ٢٠٠٢/١٢/٢٨ واطلق عليها اسم(منظمة من اجل المجتمع المدني والديمقراطية) ووصفت بموجب النظام الاساسي بانها(مؤسسة حضارية اجتماعية ثقافية لاتسعى الى الربح وهي ليست حزبا سياسيا ،لكنها اداة ضغط تجاه اية انتهاكات لحقوق الانسان والمجتمع المدني والديمقراطية) اما اهدافها فهي:نشر ثقافة الحوار والتسامح والتكافل في المجتمع العراقي،ومتابعة القوانين والانظمة والتعليمات التي تصدر في العراق للتنبيه الى ما يتعارض منها ومفاهيم المجتمع المدني ويعيق حركته وينتهك حقوق الانسان وحرياته،والدفاع عن حقوق المراة وحماية الاسرة ،والدعوة الى قيام منظمات حرة نقابية وجمعيات علمية وتطوعية شبابية ورياضية وثقافية وفنية والتنسيق مع جميع منظمات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية ،والعمل على اقامة مؤسسات الضمان الصحي والاجتماعي،والدعوة الى انشاء مؤسسات تهتم بمعالجة مشاكل المهاجرين خارج العراق وداخله بما يضمن حقوقهم القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية،وتشجيع اقامة مؤسسات لحماية البيئة ومكافحة التلوث والتصحر والجفاف واعادة بناء ما دمرته الحروب[٨]

وبعد انتهاء العمليات الحربية المباشرة وسقوط النظام السابق وقفت ادارة الاحتلال وراء تاسيس العديد من منظمات المجتمع المدني وامدتها بالمال والخبرة ،وذلك بفعل حاجة القوات المحتلة للدعم الذي يمكن ان تقدمه تلك التنظيمات خاصة وان اغلب مؤسسيها جاؤا الى العراق بعد الاحتلال وبعضهم لايحمل الجنسية العراقية،وبعضها الاخر يخضع لاشراف اميركي مباشر ،كما ان بعض هذه المنظمات تمثل موردا لمديريها والعاملين فيها والمشرفين عليها حيث اشار احد مراقبي اموال مصرف التنمية العراقي ومقره في نيويورك الى ان احد المشرفين الاميركيين على احدى التنظيمات الخيرية النسوية يتقاضى ماقيمته ٨٠% من مبلغ المنحة الذي تحصل عليه تلك الجمعية من وزارة الخارجية الاميركية وهو في واشنطن.

وقد اوصى تقرير اعدته لجنة عالية المستوى لتقييم الاوضاع في العراق بدعم هذا النوع من النشاطات لتيسير مهمة قوات الاحتلال في السيطرة على العراق وتهدئة المخاوف الامنية. واكد هذا التقرير على ضرورة تفعيل المجتمع المدني والمبادرات الخاصة والتطوعية مع التركيز على دور الاعلام في الوصول الى الغايات المنشودة من قبل سلطات الاحتلال[٩]

والسبب الاخر يكمن في ان الدول المانحة للمساعدات من اجل اعادة اعمار العراق اشترط اغلبها تقديم المساعدات الى منظمات المجتمع المدني وهو ما قاد الى ان تتخذ اغلب المنظمات الطابع الخيري والانساني لتحظى بمساعدات الدول المانحة.وكان هذا الامر مناسبة لظهور مئات المنظمات الوهمية او المؤقته التي تختفي بعد الحصول على المال او ما يمكن الوصول اليه من ممتلكات الدولة او اموال واملاك من هربوا من اقطاب النظام السابق بل وحتى المواطنين الذين هربوا للنجاة بحياتهم من نيران الحرب.

وهناك منظمات عملت الدولة الجديدة على نشوئها للتناغم مع خطواتها في التغيير،ولاستقطاب اموال المانحين بدلا من ان تستأثر بها المنظمات الوهمية او تلك التي تعمل خارج اطار مفاهيم الاحتلال ومتطلباته.

وهناك منظمات نشأت بفعل الاحساس بحاجة المواطن للوعي بحقوقه ولكشف الخلل في تصرفات الحكومة وعملت كجهات رقابية غير رسمية لكشف الفساد ولدعم بعض الفئات المتضررة من الحرب،وهذه المنظمات تعاني من الضغوط ومن شدة المنافسة وضيق ذات اليد.
وهناك منظمات ارتبطت بدول الجوار الراغبة في ضمان مصالحها او تقديم بعض العون لابعاد مخاطر المشكلات الموجودة على الساحة العراقية من ان تمتد اليها،وعلى طريقة ادفع بالتي هي احسن. فوجدنا المستشفى السعودي ومستشفى الشيخ زايد وما شابه ذلك.
نشأت بعض التنظيمات لطرح معادل للاحزاب السياسية وبدأت تطالب بمقاعد نيابية.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب تناميا لعدد من منظمات المجتمع المدني في ظل رغبة اعداد كبيرة من فئات الشعب العراقي للمشاركة في الحياة العامة ،وعودة المعارضة العراقية من الخارج والسماح من قبل قوات الاحتلال لهذا النوع من النشاط بل والتشجيع عليه.(١٠) وعموما فان قبول الدولة بمنظمات المجتمع المدني تزامن مع محاولات فرض الحماية على تلك المنظمات من خلال دعوة وزارة التخطيط العراقية في نهاية كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٣جميع المنظمات غير الحكومية –العراقية والاجنبية – الموجودة في العراق الى التعريف بنشاطاتها وتسجيل نفسها في خطوة اعتبرها البعض تمهيدا من مجلس الحكم لاتخاذ قرار بحل جميع الهيئات الادارية لمؤسسات المجتمع المدني عدا الخيرية منها واناطة مسؤلياتها الى لجنة داخل مجلس الحكم يطلق عليها "لجنة شؤون المجتمع المدني" في اجراء وصف بانه للقضاء على الفوضى التي شاعت في هذا المجال وتهيئة لتوجيه الانتخابات العامة اللاحقة لصالح اعضاء المجلس..(١١)

وبعد تشكيل الحكومة الانتقالية في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تم انشاء وزارات بعضها يعمل على ضبط منظمات المجتمع المدني وتحديد اسلوب عملها والاشراف عليها كما هي الحال مع وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني التي يصفها الوزير بانها في هذه المرحلة تقوم بالتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والسلطة التنفيذية،ولكنها في حالة ترسيخ البرامج الديمقراطية وتقدمها في العراق ستتحول الى مؤسسة تقوم بالتنسيق والتنظيم بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة التنفيذية ،أي ان الوزارة بمثابة نواة لتأسيس هذه المؤسسة المنتظرة واعتبر الوزير ان هذا التنسيق مطلوب من اجل تصحيح القرارات ومفاهيم الديمقراطية ومنع الارهابيين من التسلل والوصول الى مراكز مؤثرة(١٢) ،واخرى تقوم بمهام مماثلة لنشاطات المجتمع المدني فتنافسها من موقع القوة كما هي الحال مع وزارات البيئة والمرأة وحقوق الانسان.

المبحث الثالث
منظمات المجتمع المدني في العراق.. الخلفيات والواقع

بعد التغيير الشامل الذي شهده العراق اثر الاحتلال الاميركي ظهرت اشكال من التنظيمات المدنية بعضها امتداد لمؤسسات قديمة مع بعض التعديل والبعض الاخر جاء انسجاما مع الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال وما ادى اليه من تبعات واحيانا لرغبة السلطة التي شكلها الاحتلال في الافادة من تلك التنظيمات وبعضها الاخر بسبب الرغبة

الشعبية في تجاوز مرحلة الكارثة التي تسببت بها الحرب .وينظم القرار رقم ٤٥ الصادر عن سلطة الاحتلال في ٢٧تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣[١٣] طريقة عمل منظمات المجتمع المدني التي يطلق عليها توصيف المنظمات غير الحكومية حيث تعرف وفق هذا القرار بانها"أي منظمة او مؤسسة جرى تأسيسها للقيام بنشاط واحد او اكثر من الانشطة التالية:

١. تقديم المساعدات الانسانية ومشاريع الاغاثة
٢. مناصرة قضايا خقوق الانسان والتوعية بها.
٣. عمليات تأهيل المناطق السكنية واعادة توطين الجماعات البشرية فيها.
٤. الاعمال الخيرية-الانشطة التعليمية والصحية والثقافية.
٥. عمليات المحافظة والصيانة.
٦. عمليات حماية البيئة.
٧. الاعمار الاقتصادي والتنمية .
٨. الترويج للممارسات الديمقراطية .
٩. تطوير المجتمع المدني.
١٠. الترويج للمساواة بين الجنسين.
١١. او أي نشاط غير ربحي يخدم المصلحة العامة.

علما بان امر سلطة الائتلاف لم يمنع عمل المنظمات غير العراقية ولم يضع قيودا على نشاطاتها في العراق.ورغم ان مفعول امر سلطة الائتلاف ينتهي رسميا بتسلم الحكومة الانتقالية مهامها الا ان مفعوله استمر للفترة التالية مع تعديلات بسيطة لاتخل بجوهر القرار. ويمكن تقسيم المنظمات الموجودة في العراق حاليا الى الاقسام التالية بحسب اسباب نشوؤها:

١. التنظيمات النسوية والشبابية،ويلاحظ ان اغلبها يحظى بدعم اميركي واضح،حيث يطرح العديد منها موضوع التوعية والقضايا الثقافية.بينما تتبع منظمات اخرى الاحزاب الناشطة على الساحة العراقية.
٢. منظمات حقوق الانسان والكثير منها يحظى بدعم الدول المانحة للمساعدات.
٣. جمعيات المتقاعدين والبحث عن المفقودين والمنظمة الوطنية للدفاع عن حقوق العاملين في الدولة العراقية،[١٤] وما شابه ذلك وهي تحظى باهتمام الاحزاب السياسية وتعبر عن حاجة اجتماعية .
٤. منظمات تمثل امتدادا لمؤسسات الفترة السابقة كما هي الحال مع الاتحاد العام للتعاون والنقابات المهنية مع ملاحظة ان البعض منها غير تسميته كي تتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة.
٥. المؤسسات الخيرية والدينية منها بشكل خاص.
٦. منظمات تحاول طرح برنامج عمل وطني لمواجهة ضغوط الاحتلال.وهذه التنظيمات تحرص على طرح موضوع الوطنية العراقية وتدعو الى نبذ الطائفية والتعصب العرقي وما الى ذلك،لكنها تعاني من ضغط التمويل المالي وصعوبة مجاراة المنظمات الاخرى.
٧. مؤسسات خيرية تنشط بدعم خارجي،مثل مستشفى الشيخ زايد ودار ايواء العجزة، ومنظمة كير وما الى ذلك.

٨. المراكز البحثية ورغم وجود العديد من مراكز البحث العلمي التابعة للجامعات الا انه ظهرت في هذه الفترة مراكز بحثية حاول بعضها دعم النشاط العلمي والثقافي بينما انشيء البعض الاخر بدعم اميركي ،للاستفادة من امكانات هذه المراكز خاصة وان النشاط العلمي يحظى بمصداقية ويلقى القبول بسهولة ،حيث تعد مراكز البحث العلمي مؤسسات مجتمع مدني موثوقة.

٩. الصحف والقنوات التلفزيونية والاذاعات،وقد ادى قرار الحاكم المدني بحل وزارة الاعلام وايقاف الصحف والاذاعات والقنوات التلفزيونية التابعة لها الى قيام جهات غير حكومية بمزاولة هذه الانشطة حتى تجاوز عدد الصحف التي اصدرتها الاحزاب ورجال الاعمال وبعض الصحفيين مائتي صحيفة خلال الاشهر التالية للاحتلال ومن ثم اختفى بعضها واستمر البعض الاخر وخاصة الصحافة الحزبية،وكذلك الامر مع الاذاعات والقنوات التلفزيونية وماتزال الحكومة العراقية لاتمتلك محطة تلفزيونية تابعة لها بشكل رسمي بل انها تكتفي بدعم القناة العراقية والاذاعات التابعة لشبكة الاعلام العراقي وهي شبكة اسستها قوات الاحتلال لدى دخولها الى بغداد وتحظى صحيفة الصباح بدعم الحكومة ايضا.

وهنا تجدر الاشارة الى ان بعض المنظمات اخضعت برامجها للتعديل استنادا الى متطلبات الاحتلال وطروحاته فتحول اسم الهيئة العليا للدفاع عن الشعب العراقي ضد الارهاب،الى الحملة الشعبية في مواجهة الارهاب.(١٥)

الخاتمة والمقترحات

اذن المجتمع المدني عموما كما يتراءى لنا هو تعبير عن حاجة في اطار تطور المجتمع وليس نتيجة الاحتلال وتداعياته كما هي الحال مع اغلب التنظيمات التي شهدتها الساحة العراقية في المرحلة التالية للاحتلال وما اسفر عنه من تشويه لكل المؤسسات رسمية كانت ام غير رسمية ،فلم تعد هناك مؤسسات ودولة بل تم تدمير كل شيء ،ومن ثم جاء المجتمع المدني الجديد ليعكس شكل الدولة كما صممه المحتلون. ورغم ذلك فان واقع الامر يدعونا للتعامل مع منظمات المجتمع المدني بما يؤمن الحصول منها على الفائدة ومحاولة تنشيط تلك التي دخلت الى ساحة العمل الوطني بنية اصلاح مادمرته الحرب ومحاولة دعم المواطن ليتجاوز محنته وتخفيف مصاعب الاحتلال عن العراق والعراقيين،ورفع صوت العراقيين لكي يسمعه العالم ،وعدم ترديد صدى صوت المحتل وتلبية متطلبات استمرار الاحتلال، من هنا فاننا نقترح الدعوة الى:

-تخفيف القيود التي تفرضها الدولة على منظمات المجتمع المدني، لتمكينها من العمل بحرية.

-قيام الدولة بالمساهمة الفاعلة في تمويل مؤسسات المجتمع المدني كما هي الحال في الدول المتقدمة وعدم تركها عرضة لضغوط التمويل الخارجي وتأثيراته.

ان تتعاون الدولة مع منظمات المجتمع المدني في توضيح المقصود بالمجتمع المدني وعدم تركه مفهوما غامضا ،وان لا يكون دور الدولة رسم حدود مبهمة تتحدث عن حقوق مدنية غير محددة.

ضمان حرية الاعلام ،كونه من ابرز مؤسسات المجتمع المدني،دورا فاعلا في دفع منظمات المجتمع المدني للضغط على الحكومة من اجل الشفافية ومحاربة الفساد ومعالجة المشكلات.

تشجيع المراكز البحثية العلمية كونها من اكثر منظمات المجتمع المدني مصداقية وقبـــولا لـــدى الجماهير.

ان عملية تكتل منظمات المجتمع المدني في اتحادات كما هي الحال مع (الحركة المدنية من اجـل المجتمع المدني وحقوق العراقيين) مثلا قد و تبدو امرا ايجابيا اذا ما اريد منها تنمية معـــايير المجتمع المدني وليس مجرد طرح مواز للاحزاب السياسية ومن اجل المطالبة بمقاعد نيابيـــة او حقائب وزارية.

وبالمقابل فان ارتباط اغلب منظمات المجتمع المدني باحزاب سياسية ،مثـــل جمعيـــة الدعـــوة الانسانية والجمعيات العاملة في النشاطات النسوية والشبابية ،يضعف دور هـــذه التنظيمـــات ويقيد حركتها بأطر تنظيمية وفكرية،مما يتطلب دعم النشاطات المدنية المستقلة مـــا امكـــن ذلك.

الهوامش

(١) عبد الحميد الأنصاري،":نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٧٢ ،بيروت ٢٠٠١ ،ص ٩٥ .

(٢)المصدر نفسه

(٣)د. صادق جلال العظم،ندوة نقاشية عن المجتمع المدني في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ١٩٩٩ ،ص٤.

(٤) انظـــر نـــص مشـــروع "الشـــرق الأوســـط الكبـــير"، صحيفـــة الحيـــاة لنـــدن ٢٠٠٤/٢/١٣

موقع منتديات الهدى على الانترنت.

(٥)المجتمع المدني ضرورة تاريخية،قسم الدراسات في موقع عراق الغدعلى الانترنت.

(٦) الدكتور رجب بودبوس المجتمع المدني ،لماذا، ندوة عقدت في الجماهيرية الليبية فـي ٢٠٠٤/٨/١٩

(٧) د.كريم حلاوة، ندوة نقاشية،مصدر سابق ص٢٨.

(٨)) مجلة صوت الانسان ،منظمة من اجل المجتمع المدني والديمقراطية في العراق، العدد٤١ ،ص ص١٨-٢١.

(٩) Dr. Johanna Mendelson-Forman * Dr. Robert Orr, Iraq's Post-Conflict Reconstruction ,A Field Review, And Recommendations, July 17, 2003

(١٠) . تقرير المجتمع المدني والتحول الديموقراطي والأقليات في الوطن العربي خلال عام ٢٠٠٣، مركز ابن خلدون، القاهرة ٢٠٠٤.، موقع المستقبليات على الانترنت

(١١) المصدر نفسه.

(١٢))تصريح لوزير الدولة لشؤون المجتمع المدنـي ممو فرحان عثمان،صحيفة الصباح العدد٣٨٨ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٤.

(١٣)انظر نص القرار في جريدة الوقائع العراقية،العدد ٣٩٩٨٠ الصادر في اذار/مارس ٢٠٠٤ ص١٥٩ –١٧٢.

(١٤) مجلة صوت الانسان العدد ٤١ في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٣ ص١٢.

(١٥)مجلة صوت الانسان،العدد ٤١ ،مصدر سابق ص٢١.